

## **Date unknown**

# **The Problem of Expatriates in Lebanon**

### **Citation:**

"The Problem of Expatriates in Lebanon", Date unknown, Wilson Center Digital Archive, Emir Farid Chehab Collection, GB165-0384, Box 13, File 284/13, Middle East Centre Archive, St Antony's College, Oxford.

<https://wilson-center-digital-archive.dvincitest.com/document/188063>

### **Summary:**

This item is undated and the year stated is a rough estimate.

### **Credits:**

This document was made possible with support from Youmna and Tony Asseily

### **Original Language:**

Arabic

### **Contents:**

Original Scan

مشكلة جنسية المغتربين  
في لبنان  
وهذا تترك بالوضع الطائفي

بحث في العنوان =

وضعت لهذا البحث عنواناً سمته "مشكلة جنسية المغتربين في لبنان" واخترت الكلمات لهذا العنوان قيوماً احترازية للدلالة على وضعية الاشخاص موضوع البحث تجنباً للخطأ والالتباس في التفسير والتي القارى توضح ذلك =

١ - مشكلة -

ان وضعية المغتربين في لبنان بالنسبة للبلاد التي اختاروها مقاما دائما او شبه دائم لهم والنسبة للبنان النازحين عنه تكون مشكلة يحتاج حلها الى دروس دقيقة يراعى فيه مفعول القوانين في لبنان وفي ديار الغربة . ومن الخطأ الاعتماد على احداها واهمال الاخرى بالنظر للمحاذير التي تنشأ عند اشارة قضية سياسة اومدنية لـ و احوال شخصية او عسكرية لهؤلاء المغتربين وعرفه اى قانون يجب تطبيقه لفصل هذه القضية .  
ومن هنا نرى ان وضعية المغترب تشكل مشكلة يجب حلها بدروس قانونية مقبول بالنسبة الى لبنان والى الدولة التي يقم فيها مع مراعاة المصاحبة اللبنانية ضمن دائرة القانون والمنطق .

٢ - جنسية -

ولا بد قبل البدء بمناقشة القضية التي تنشأ عن وضعية المغترب من بحث مسألة الجنسية التي يحولها وتفصيل نقطة الجنسية يسهل حل القضية على ضوء حقوق الدول الخاصة الذي هو فرع من الحقوق العامة يبحث عن ائمت جنسية الاشخاص وبعين الحقوق التي يتمتع بها الوطنون والاجانب وفصل الاختلافات القانونية المنبثقة عن منشأ الحقوق واحترامها . فجنسية الشخص هي الصلة السياسية والحقوقية التي تربطه بالدولة ولا بد لكل انسان من جنسية يتميز بها عن سواء من ذى شخصية غيرها . وللجنسية اهميتها في كيان الدولة فهي الاساس لمعرفة رتبها وتميزها عن رعية دولة غيرها ولا يتم تشكيل الدولة بدونها كما ان الاعتراف بالدولة لا يكون تاماً الا بالاعتراف بجنسية افرادها فكيف يتمكن لبنان من التمتع باعتراف الدول التي يقم في ارضها المغترب اذا اعتبرته من رعاياها ولم تعترف بجنسيته اللبنانية التي يسعى البعض بدافع الهوس والطائفة لمعه اياها .

٣ - المغتربون -

استبدلت في لبنان كلمة المهاجرين بكلمة المغتربين وكان هذا الاستبدال فاتحة للخطفي حقوق الدول الخاصة والبدعة الخيرة المستحبة في تعريف النازحين عن ديارهم قبل انفصال لبنان عن الدولة

العثمانية ورفعا عن اعتباره من رعايا دولته الاصلية لسبب تشبثه عمدا او اهمالا بجنسيته التركية الاصلية وعدم  
تقيده بخصوص معاهدة لوزان وفيها من القوانين الصادرة عن صاحب السلطة التشريعية في لبنان قبل الاستقلال  
ولعل الدافع الي هذا الاستبدال كان الخلو في حب استرداد اكبر عدد ممكن من الاشخاص الي

الجنسية اللبنانية رفعا عن المعروف بما ينشأ من مطذير عن هذا الخلو في الطلب •

وهذا اسأل الخلا من محبي لبنانية الخارجين المهاجرين المتجنسين كلهم او جلهم بجنسية

الدولة الاجنبية التي يقيمون في ارضها ويتحصنون فيها بكامل حقوق المواطنين من اهلها ويحملون جميع واجباتهم

هل تقر مطالبكم حكومات ديار الهجرة وازا اقرت بعضها لغايات خاصة لها هل تعطهم من

الواجبات المفروضة على رعاياها وكالخدمة العسكرية وتحريمهم من الحقوق السياسية كحق الانتخاب ومن الامتيازات

التي يتمتع بها ابناؤها كعمارة المهن الحرة وتعفيهم من فدية الحماية في ارضها ؟

وجها بدوركم مثل هذا السؤال الي مغلي الدل في لبنان فعازا يكون الجواب ؟ واقل

جازيا بان اللبنانيين المهاجرين كلهم او جلهم اصبحوا مئة في المئة اجانب عن لبنان ورعايا ديار الهجرة ولا فرق

بينهم وبين رعاياها الاصليين • وطينا اقرار الامر الواقع الراهن وجنب الخيال والتضليل في هذه القضية المعقدة

المحكمة •

نعم ان من واجب كل لبناني الاحتراف بالجميل لمن عمل وعمل منهم لخير لبنان وابنا لبنان

وساهم معنا في الشعور الميثاق عن التقدم والفتكات ولكن الواجب امر قائم بذاته واسترداد هم للجنسية

امر آخر له اصوله وقوانينه •

فالعماجر الحامل جنسية دولة اجنبية ليس مختريا والمغترب المحافظ على جنسيته اللبنانية هو

من لبنان والى لبنان ايضا حل وحيثما رحل • وازا وجب علينا المحافظة على جنسية المغترب ضمن حدود الحقوق

الدولية الخاصة ومراعاة القوانين ديار الخربة فهناك واجب آخر وهو التحقيق الشامل عن جنسية المهاجرين

اللبنانيين الذين عادوا من ديار الهجرة وهم يحملون وتشبهون بها من يحمل الجنسية الاجنبية وهم في لبنان

وطبقهم الاصلي وسقط الرأس لهم ولا ياتهم واجدادهم هؤلاء العائدين المقيمين المتأمركون مثلا هذا يكون نصيبهم

في مشكلة المغتربين هل يمنحون الجنسية اللبنانية بالرغم من حملهم جنسية اجنبية وهل يجوز ان يصبح الفرد

منهم لبنانيا واجنبيا في آن واحد وقت واحد وسجلات المحاكم الاجنبية في لبنان مليئة باسمائهم •

٤ - في لبنان -

يقصر البحث على لبنان لان غيره من البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية لم يتابع اشارة هذه القضية

بالحدة والخلو التي يتابعها لبنان • فسوريا مثلا وضعت قانونا واحدا للجنسية بعد معاهدة لوزان وتقيدت

باحكامه •

واما هنا في لبنان فبريد القوم ان يقلب التشريع المعقول المقبول الي فرض ارادات ارتجالية من شأنها

خلق اكثرية واقلمية فيه غارمين عرض الحائط بالقوانين الدولية والحقوق المرمية بين الدول .  
 واصبح لبنان ارضا تاج خصبة لتذاكر هبة لبنانية يصدرها الى بلاد الواحد الواحد يعطيها  
 هذا وذاك يفرضه لبنانيا ولو كان اجنبيا بكل ما في كلمة اجنبي من معنى .  
 على رسلكم ايها المواطنين ان فيكم من درس ودرس علم حقوق الدول العامة والخاصة فهل اتم  
 تتعمون بما تفعلون ام ان خطة مرسومة في الخطر المتظر تتبعون وفي سبيل تنفيذها كل مخالفة لمبادئ الحق  
 الدولية تحللون .

### بحث في الجنسية ووجدها وفقدانها =

لا بد لكل شخص من جنسية واحدة يتصف بها وتعطيه حقوقه وواجبات ادها الخدمة العسكرية  
 في السلم والحرب تلك التي لا يمكنه التخلص منها اصلا . والبسيطة مقسمة بين الدول المتقدمة وكل دولة تفرض  
 سلطتها وحمايتها على رعايتها ومن غير الجائز بقا اشخاص بدون جنسية يتخلصون من الواجبات وحرمون  
 من حق الحماية والواجبات فالي هولا فقط من اللبنانيين المخترين يجب توجيه الاهتمام بتمكينهم من الاحتفاظ  
 بجنسيتهم اللبنانية ضمن قيود مفروضة في القوانين العامة والخاصة . واما اولئك الذين اختاروا جنسية اجنبية  
 بعل ارادتهم واختيارهم او تبعوا لقانون الدولة القائمين فيها فلمهم وضع خاص وليس من اصالة الرأي ولا من حسن  
 النية ان نساوهم بمن لم يحملوا الجنسية الاجنبية . ففي المساواة لقوقاض وايضا لتعدد الجنسيات التي ينشأ  
 عنها محاذير كثيرة مما حدا بالدول المتقدمة الى منع تعدد الجنسيات ومن هذه المحاذير =

### ١ - الخدمة العسكرية -

يفرض على الشخص خدمة العلم بدخول السلك العسكري الالزامي وحمل السلاح ضد المعتدي  
 فلو فرض كان المغترب او المهاجر يحمل جنسية اجنبية وجنسية لبنانية ووقعت الحرب بين تلك الدولة الاجنبية  
 وبين لبنان فسلح من يحمل هذا الشخص ذو الجنسيتين وهل بإمكانه ان يشتر جسمه شطرين احدهما يحمل  
 الجنسية والسلاح الاجنبي ليحارب به الشطر الآخر الذي يحمل الجنسية اللبنانية والسلاح اللبناني .  
 ام ام معجزة تظهر بشخصيتين تستقل كل منهما عن الاخرى فنرى الشخصية اللاهوية لبنانية  
 وشخصية الفاسوية اجنبية تتحاربان بشكل عجيب من عجائب وفرائب التفكير الضال في لبنان .

### ٢ - حالة الزواج -

ومن المعلوم ان الكيان العائلي وحفظ الشريعة في الرعية يتوقف على سلامة الزواج الذي يفرضه  
 المراسم الدينية في لبنان بينما ترى دول المهجر تفرض بعضها القانون المدني المختار فأي شرعية يتبع المغترب  
 او المهاجر اللبناني في اتمات شرعية زواجه قانون لبنان باعتباره لبنانيا ام القانون الخاص باعتباره اجنبيا  
 وأي مرجع يرجع اليه في الاخلاقيات الزوجية .

٣ - في توزيع الارث -

وكذلك نرى عند توزيع الارث شريعتين مختلفتين فهو يخضع لهما بآن واحد وماذا يكون موقف الورثة والى اية شريعة يلجأون في حل خلافاتهم وخصوصا في تثبيت ارباب كل من الشريعتين بحلها .

٤ - ممارسة الحقوق السياسية -

من ابرز الحقوق السياسية للانسان حق الانتخاب فهل يمارس المهاجروا المغتربون في اميركا حق الانتخاب كاميركي وفي لبنان كلبناني ولو فرض فوزه بالنيابة فهل يكون نائبا اميركيا مثلا ونائبا لبنانيا في آن واحد .

٥ - في تسليم المجرمين وحماية اللاجئين السياسيين -

من المعلوم ان بعض الدول تتعاقد على المعاملة بالمثل في تسليم وعدم تسليم المجرمين ومن الدول من تفرض سلطانها لحماية اللاجئين السياسيين فلو فرض ان شخصا مهاجرا او مغتربا ارتكب جرما على ارضه ولسنة اجنبية يحمل جنسيتها ولجأ الى لبنان وهو يحمل جنسيته وكان لبنان ملزما تسليم المجرمين الى تلك الدولة وطلبت تسليمه فماذا تفعل سلطة لبنان استسلمه كاجنبي يحمل جنسية الدولة طالبة ام تحتفظ به وحكامه كلبناني وتحمل نتيجة حكمين وهجاهل جنسيته الاجنبية وتقبل بتعهد ما تجاء الدولة طالبة ؟ وكذلك الحال في معاملة لاجئ سياسي فهل تعرض عليه اقامة اللاجئ السياسي الاجنبي ام تعتبره مواطنا له حقوق المواطن ؟

هذه بعض القضايا المحتملة التي تنشأ عنها المحاذير المعقدة بالنسبة لحامل اكثر من جنسية واحد ، فهل اعارها النافخون في بوق لبننة المهاجرين المتجنسين بالجنسية الاجنبية اهتمامهم وحسبوا لتتائجها حسابا وهل היאوا لحل هذه المحاذير الحلق المقبولة والمعقولة وهذا صعب التحقيق ان لم قل انه مستحيل .

انشأت الحكومة اللبنانية دائرة خاصة في وزارة الخارجية اطلقت عليها اسم مديرية المغتربين تعني بشؤون اللبنانيين المغتربين ليس في لبنان من يعانق او يعارض في انشاء هذه الدائرة اللهم الا اذا رأينا نظاما خاصا لا تتعارض احكامه مع مبادئ قوانين الجنسية في ديار المهجر بصورة تجعل تنفيذها ضربا من الكابرة وجلبلة للمشاكل الدولية وضربا لمعامل المواطنين وتثاقنا على حقوقهم السياسية .

فهل هيئات الحكومة هذا النظام تعيد به مديرية المغتربين ام انها انشأتها ترضية لرفيات ملحة من فئة

معلومة في لبنان قبل ان تثبت في مشكلة المعتربين بصورة يحترمها اكثرية اللبنانيين وتقرها قواعد حقوق الدول الخاصة وحقوق الافراد العامة والسياسية . ان الشبهات محيط بالنهج الذي يضغط على الحكومة للسير عليه من جميع اطرافه وهذه الشبهات هي ذاتها التي طالما سعى اليها الساعون في عهد التسلط الاجنبي البغيض في لبنان وهي ايجاد وضع طائفي في لبنان يظهره بخير مظهره الديمقراطي الحقيقي وقبره من اوضاع العنصرية البغيضة التي كانت سببا في اثاره البغضا بين رعايا الدولة الواحدة .

## بحث في فشل هذه المساعي في عهد الانتداب

فصلت معاهدة لوزان في قضية جنسية رعايا الدول المتسلخة عن الدولة العثمانية بعد الحرب الكونية الاولى وعلى اساسها وضع لبنان قانون جنسية ابناؤه وبطله فعلت سوريا ولكن السلطة الاجنبية وسلطة التشريع العجلى التي كان يتمتع بها المفوض السامي الفرنسي قضت احكام معاهدة لوزان مرات عديدة باصدار قرارات تشريعية متوالية من شأنها تعديل المهلة امام المعشرين الذين لم يتبعوا الطرق المنصوص عنها في المعاهدة المذكورة للمحافظة على جنسية بلادهم بعد انفصالها عن الدولة العثمانية ولم تمنع جمهرة اللثائمين في تعديل المهلة حبا بعدم حرمان المعشرين الذين لم يحملوا جنسية البلاد الغازلين فيها والذين يابون اعتبارهم من رعايا الدولة التركية ويرغبون في العودة الى حظيرة جنسية بلادهم الاصلية او الذين يصحون بظهير قوانين الجنسية الاجنبية عدوي الجنسية ( هيتمانوز ) ولو وقت المساعي الطائفية والاجنبية في لبنان عند هذا الحد لما رايط احدا يعارض في الامر المعقول ولكن المساعي تجاوزته الى تطبيق خطة مرسومة في لبنان وكان من نتيجتها نشوء ازميتين مشهورتين الاولى - وقد قاومها المغفور له سماحة الشيخ محمد الكسبي قاضي القضاة في لبنان -

نشأت هذه الازمة عن مساهي فئة معلومة في لبنان لدى مثل فرنسا في لبنان لاجل ادخال عدد كبير من المهاجرين في الجنسية اللبنانية دون الالتفات الى حملهم الجنسية الاجنبية وت قرب الصدف ان يكون هذا العدد سادلا للعدد الذي سعوا له في عهدنا الاستقلالي الحاضري ١٦٠ الف مهاجر تنتمي اكثرهم الى طائفة دينية معلومة واتفقت في ذلك مصلحة المتسلط الاجنبي ومصلحة الساعين لظهور لبنان في مظهر طائفي خاص وعندما عرض مثل فرنسا على اصغار قراره التشريعي الذي يسهل تنفيذ هذه الفكرة هب المسلمون في لبنان لمقاومتها فاشعروا بشعورهم عن احباطها مفردين فلجأ سماحة قاضي القضاة في لبنان الى الاستنجاد بالحكومة السورية وكان على رأسها المغفور له الشيخ تلج الدين افندي الحسيني الذي لم يبق له الا الاستنجاد فاسرع بنفسه لمقابلة ممثل فرنسا في بيروت وحذره من نتائج العمل الذي اعتمه القيام به ليس في لبنان فحسب بل وفي سوريا ايضا وفيه الدول العربية وكان لسعاه الوقع الطيب في نفس المتسلط الفرنسي الذي صرح له بأنه اقتنع بوجهة نظره وأنه رجع عن فكره واصبح معارضا لها لدى دولته وخذ الساعين اليها .

هذا في عهد التسلط الاجنبي الذي كانت له مصلحة في اظهار لبنان بعظم طائفي معلوم فكيف بنا

اليوم وقد اصبح لبنان دولة ديموقراطية مستقلة لكافة ابناؤه متساوين في الحقوق والواجبات . لقد زالت المصلحة الاجنبية التي كانت تشجع الوضع الطائفي ومن الواجب ان تنزل معها المساعي الطائفية العنصرية ومنها قضية ادخال جماهير من المهاجرين في الجنسية اللبنانية خلافا لقوانين الجنسية في الدول وخاصة قانون الجنسية في بلاد المهجرة وفي لبنان .

والثانية - وقد قاومها المؤسس الاسلامي في بيروت برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية

نشأت الازمة الثانية في عهد رئاسة المرحوم الدكتور ايوب ثابت وسلط ممثل فرنسا الجنرال كاترو عند

اصدار قراره بتزجح العقائد الغيبية على الطوائف الدينية في لبنان وكان من نتيجته عقد المؤتمر الاسلامي وعلان  
احتجاجة الصايح بمقررات حاسمة كانت كافية لتعديل القرار بصورة مؤقتة والوحد باجرا \* احصا \* اللبنانيين ضمن  
مهلة معينة •

ولكن المساعي المعلومة حالت دون المباشرة بالاحصا \* ودون ايجاد نظام معقول لاجرائه ولا يزال التاجر  
حليفه من سنة الى سنة بسبب الغلوفي اظهار لبنان بمظهر طائفي معلوم وكسبا للوقت في تنفيذ الارادات الكيفية •  
بحث في ذيل هذه المساعي =

وكان لهذه المساعي المشهورة ذيولا خطيرة منها اصدار قانون عام للاحوال الشخصية في لبنان اصدره  
مثل فرنسا المتسلط ومخالفته في كثير من احكامه رجع الشرائع الدينية ومنها اباحة تغيير الدين للمسلم التي رفضها  
سوريا وسار عليها فرارها ابنا \* المذاهب الاسلامية في لبنان وكان من نتيجة ذلك ابطال مفعوله بحق ابنا \* المذاهب  
الاسلامية وسد الباب في وجه الساعين لتتصير من يستطيعون تنصيره من ابنا \* تلك المذاهب وايقاف مؤسسات  
التبشير في لبنان وسوريا عند حدهم •

وكان لموقف سوريا في رفض طلب شخص سعي للخروج من الاسلام واعتباره عملا ( رده ) يخفي بالقتل  
لاجله الاثر البارز في هذا الامر وتمشت المراجع الشرعية في لبنان على هذه القاعدة محاربة لفكرة التنصير و  
للخطر الطائفي على لبنان • وصل هذا العمل لا يهدف الا الى حفظ الكيان الوطني من التفتت والتباعد والانهيار  
وقد تكون مصيبين اذا نسبت الضجة التي اثارها الساعون انفسهم في لبنان ضد بررتوكول الاسكندرية  
ووضعوا ضدهم كرايس النقد والاحتجاج وسعوا مهددين بشوف غريب الى استبداله بميثاق القاهرة الذي اضاع رجال  
البروتوكول جزا \* جوهرها من جهودهم نحو التعاون العربي المطلق الى تعاون ضيق الحدود ولم يكن الدافع الى  
هذا الاستبدال وتراجع في السير نحو الهدف العام الا مساعي الفئة الخاصة في لبنان لكي لا تنح من السعي  
لاظهاره بمظهر الطائفي الخاص الذي يهدفون اليه •

ولم تكن موافقة ممثلي الدولة العربية على هذا التراجع الا تضحية منهم بالقائ \* التأثيرات الغربية عن لبنان  
وجذبه نحو شقيقاته الدول العربية بالرغم من اعتقاد كثير من المفكرين في لبنان بان في هذا العمل والتراجع ضعف  
ولة اقدام •

ومن ذيولها ايضا قضية ادماج اللاجئيين من العصر العربي بالجنسية اللبنانية وفرض منح الجنسية الى  
غيرهم من لاجئي الاكراد واهاليهم بالرغم من وحدة السبب في الهجرة والالتجا \* بين هذه العناصر •

بحث في المشكلة في عهد الاستقلال =

بعد ما اوردنا نتائج الفشل في المساعي المستمرة لاظهار لبنان بمظهر طائفي يتنافى مع وضعه الراهن  
الحقيقي نستطيع ان ننصح الى الساعين والى المسؤولين في لبنان بوضع حد نهائي لهذه اللعبة الخطرة وازالة  
اثارها البغيضة من نفوس الاكثية العاقلة في لبنان المؤلفة من مخلصي كافة الطوائف •

ولا يصعب على سلطات التشريع اللبنانية وضع قانون الجنسية بفرض تطبيق احكامه وتحريم مخالفته تحت طائلة العقوبة ويكون مستوحيا من الحالة الراهنة لكافة اللبنانيين والمغتربين • وانشا لجنة قضائية خاصة تتالف من قضاة عرفوا بالتجرد والنزاهة للفصل في كل قضية لمغربي تتعلق بالجنسية ويفتح فيها المجال باعطاء حق الطعن في احكامها ضد كل قرار تصدره سلبييا كان او ايجابيا حفظا لحقوق كل مواطن السياسية من الافشاحات عليها بوجه من الوجوه • وان يتجنب المشؤون متابعة السير في هذه القضية ورا العاطفة الجامعة والمساوي المشهورة بطرق ادارية لا تمت الى الحقوق الدولية العامة والخاصة والى القوانين المحلية ومنه لقانون الجنسية اللبنانية بصفة • في كصحة الاحصاء اللبنانية ضجة اليوم حول ترك الحبل على الغارب في تزويج الجنسية اللبنانية ذات اليمين وذات الشمال دون التقيد بمعاهدات دولية او قوانين محلية او اعتبارات سياسية داخلية ولعمري اذا صحت الشائعات عن ادخال عدد كبير في الجنسية اللبنانية فانما يكون في هذا الهلع جراءة خطيرة ومغامرة سيئة احجم عن الاقدام عليها المتسلط الاجمعي تهييبا للمنتاح والرفرم من مصلحته في اجرائها •

فهمل للمسؤولين في لبنان وهم من رافق التطورات هذه المشكلة وحارب دعاة الطائفية فيها ان يخرجوا عن حيادهم وان يعهدوا الرضخ للعاطفة الطائفية الجامعة وقد موار على الخطوة الجريئة اللازمة بوضع تشريع راهن للجنسية اللبنانية ويبادروا الى احصاء اللبنانيين بموجب احكام التشريع وضربوا عرض الحائط بكل ما جرى وجرى من المساوي والاعمال المخالفة التي تجرى في لبنان في عهده الاستقلالي بعدما فشلت وفشل اربابها الفشل الذريع في عهد الانتداب •

يتقدم شخص يدعى امام حاكم الطح يطلب فيها تكبير سته سعيا ورا غاية خاصة كوظيفة او عمل او فاية عامة كاكساب حق الانتخاب فياتي مواطن له يعترض على طلبه خصوصا في حق الانتخاب فيؤخذ اعتراضه بعين الاعتبار ويرفض طلب التكبير • ثم ترى المئات بل الالوف وعشرات الالوف بل مئاتها تكسب هذا الحق بصورة كيفية وشبه سرية ولا يعطى الحق لمواطن بالطعن بها • وهكذا تطبقون القانون في لبنان وضرزون استقلاله وهل بمثل هذه الوسائل توحدون بين ابنائه وتحفظون كيانه ؟ واين هي الديمقراطية في الحكم من تحسبون للردة في العبادى حسابا • ان لنا في الاقطار العربية اخوان وابنا اعوام واخوال ونحن وهم ابنا قومية عربية واحدة تجمعنا صلة الرحم وصلات التاريخ والاقتصاد والتفكير واللغة وليس من مانع يمنع المغتربين من اعمالكم من خطورتهم نحو الوحدة التامة الشاملة مع اخواننا وجيراننا وابنا قوميتنا الاحسب العيش معا في لبنان في ظل قوانين وشرائع واحدة تفرض المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات • اليس في تلك الاعمال فتح طريق الشغب بين الطوائف الدينية الذي تأباه ولا تسعى اليه والذي نجر اليه مرفمين •

#### بحث في دور الجامعة العربية في هذه المشكلة

قد وضعنا النقاط على الحروف في مناقشة مشكلة المغتربين في لبنان وكنا صريحين الى انسى حدود الصراحة ونصفقن ما الهمننا الى الانصاف واجبتنا الوطني • ونتنا نتنظر عملا حاسما عادلا من المسؤولين في لبنان واذا استمرت الحال فطلى الجامعة العربية كل الحق بمعالجتها على ضوء مصلحة الوحدة الوطنية في لبنان احد اعضاء الجامعة



العربية • ولها وحدها ان تتدخل في حل هذه المشكلة بصورة تنهل فيها محاذير الاخلاقيات القانونية والتباغض المحلي الذي يبناه • وتقف في وجه المساوي المشوهة التي لا تفيد غير المتعرضين شرا من الاغراب •  
ولطالما سمعنا بمشايخ عربية من شأنها تنفيذ خطة التعاوت والسير نحو وحدة السياسة والهدف بين الدول العربية ومنها الجنسية • وما تكبة العنصرية الديغمة في فلسطين واستعمار الاجانب هذه التكبة وضياح فلسطين ولوموقنا الا تذبيرا بحواقب مماثلة قد تحدث ولا سمح الله في لبنان •  
واننا نتوجه بانظارنا الى الجامعة العربية نتنظر منها اسدا\* الفصح للبنان وارشاد المسؤولين الى طريق الصواب وتوجيه الحكومة اللبنانية الى العمل لمصلحة اللبنانيين دون تفاضل او تفريق •

### خاتمة البحث - اقتراح في التشريع الواجب للاصلاح -

قلنا ان للمغترب في لبنان وضع خاص ولكي يهل الى نتيجة تحدد عدد رعايا اللبنانيين المقيمين والمغتربين لا بد من اتباع الطرق الاتية في الاحصاء •

#### ١ - المقيمين -

وهؤلاء • يمكن احصاءهم بسهولة كلية بعد تقسيمهم الى اربع فئات • الاولى اللبنانيين الذين لا يحملون غير الجنسية اللبنانية والثانية الذين من اصل لبناني ولكنهم يحملون جنسية اجنبية والثالثة الاجانب اصلا وجنسية والرابعة المقيمون بصورة دائمة في لبنان والذين لا يحملون الجنسية وهذا تنشأ عنها مشكلة الفئة الثانية ويمكن حلها بانذار الشخص لا اختيار احدي الجنسيتين في مهلة معينة فاذا اختار احداها اعتبر من رعايا الدولة التي يحمل جنسيتها وان ابى الا التمسك بالجنسيتين يفتى عندئذ بتحديد جنسيته على ضوء المصلحة الوطنية • كما جرى بشأ مهاجري الارمن •

٢ - الفائزون مؤقتا من لبنان في احدي الدول العربية تبعا لاعتبارهم ومسالحتهم وهؤلاء • يمكن اعتبارهم لبنانيين بموجب اتفاق تضعه الجامعة العربية تسهيلات لتبادل المنافع واحتراما لمبدأ التعاون والقومية • ولا يخرجون من جنسيتهم اللبنانية الا بموجب ترخيص من حكومتهم ولا سباب مبررة •

٣ - المغتربون المقيمون في ديار اجنبية وهؤلاء • يمكن تصنيفهم الى ثلاث فئات = الاولى الذين يحملون جنسية اجنبية وقد فقدوا جنسيتهم اللبنانية وهؤلاء • يجب اعتبارهم اجانب من رعايا الدولة التي يحملون جنسيتها انما يجب ان يوضع لهم تشريع خاص يسهل لهم العودة الى الجنسية اللبنانية بعد عودتهم النهائية الى لبنان واتخاذ المقام الدائم وعند خروجهم من الجنسية الاجنبية بالطرق المشروعة وهذا ثمرى وجوب عقد الاتفاقيات بين لبنان ودول المهجر تحدد هذه الامور تجنبا لنشوء الاخلاقيات القانونية •

والفئة الثانية - المغتربون المحافظون على جنسيتهم اللبنانية والذين لا يحملون غيرها • يجب اعتبارهم لبنانيين • يجب وضع تشريع خاص لهم يحدد حقوقهم وواجباتهم بالنسبة للمقيمين •

والفئة الثالثة - الذين هاجروا ومهاجروا من لبنان وهم يحملون الجنسية اللبنانية وقد الحقوا بالجنسية

الجنسية الاجنبية دون ارادتهم ويفعل القوانين الاجنبية وهو لا يجب اعتبارهم لبنانيين فور عودتهم للوطن  
 وتصريحهم بالمحافظة على الجنسية اللبنانية دون سواها •

فهل في عرض هذه المقترحات ضرر للمصلحة الوطنية • وهل في تحديد موقف المهاجر والمعترب اذا هجرته بعد عودته على هذه الصورة افتئات على حقوقه ؟

نحن نعرض اقتراحاتنا هذه وقبل بتأجيلها دون قيد او شرط للتدليل على اخلاصنا

لوطننا وعلى سعيها للوحدة الوطنية بين كافة ابنائه • كما اننا نرفض التجاوز على مبادئ قواعد الجنسية التي تتخذها  
 الدول العريقة بمفاهيمها لتحديد رعاياها المخلصين لروحهم والرافعين فيها بدون اكراه او بطريقة تعدد الجنسيات  
 التي تنشئ المتاعب والخلافات القانونية وتدل على عدم اخلاص الشخص لجنسيته الاصلية باشتراكها مع جنسية اجنبية •  
 ومن السهل معرفة وضعية كل شخص بالتحقيق عنها بالطرق السياسية بواسطة ممثلي لبنان السياسيين  
 ومثلي الدول الاجنبية المعنية •

فجوان يقفهم الجميع ما نهدف اليه في هذا البحث وهو ان يبقى لبنان بلدا ديمقراطيا لجميع

ابنائه على السواء • وذلك ينجو من اخطار الوضع الطائفي وحفظ كيانه والوقاية قبل العلة خير من علاجها

والسلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردى •